مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 5العدد 1 / جوان 2019

Mila Univ center. Publish. Co.

الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها

The economic importance of small and medium enterprises in Algeria and their support bodies

د. طالب محمد الأمين وليد
taleb.oualid@gmail.com
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

د. قلادي نظيرة
knnadira@hotmail.fr
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2018/03/17 **تاريخ قبول النشر: 2018/11/24**

الملخص:

نهدف من خلال البحث لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، بالاضافة لمختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. وتوصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في زيادة مناصب الشغل، وبالتالي الحد من البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام وزيادة القيمة المضافة، إضافة لمساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات. وقد عملت الحكومة الجزائرية على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفيرها لعدة هيئات تدعمها، فأنشأت لها وزارة خاصة بها. وبالإضافة للأنشطة التي تقوم بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التابعة لها، وجدت عدة هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد الجزائري، الأهمية الاقتصادية، هيئات الدعم.

Abstract:

This research aims at identifying the contribution of small and medium enterprises in the Algerian economy and the knowledge of the different bodies that support them.

We have found that small and medium enterprises contribute significantly to the Algerian economy by contributing to job creation, thus reducing unemployment, increasing GDP and increasing value added, as well as contributing to the development of non-hydrocarbon exports.

The Algerian government has worked to support small and medium enterprises by providing them with several bodies that support them, and have established their own ministry.

In addition to the activities of the Ministry of Small and Medium Enterprises and its affiliates, several governmental bodies and specialized institutions have been found to play an active role in the development of small and medium enterprises.

***Keywords**: Small & medium enterprises, Algerian economy, economic importance, support bodies.*

مقدمة:

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات تميزت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين ودول العالم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي أصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، وذلك لما تمتاز به من سهولة التكيف والمرونة التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل، إلى جانب الابتكار والابداع والتجديد. لهذا كان يجب على الدول خاصة النامية منها الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل يعتمد عليه للخروج من الوضعية الحرجة التي عرفها اقتصادها نهاية الثمانينات، والتي كانت نتيجة عجز المؤسسات العمومية عن تحقيق التنمية الاقتصادية بعد انهيار أسعار المحروقات، فتفطنت الجزائر بأنه لابد من النهوض باقتصاد جديد خارج قطاع المحروقات.

- **اشكالية البحث:**

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا أساسيا في تنمية الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في المتغيرات الاقتصادية، فزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى لزيادة عدة متغيرات اقتصادية ساهمت في تحسين اقتصاد البلد، وعدم الاعتماد كليا على البترول. ولأجل تحقيق هذا الهدف، وفرت الجزائر عدة هيئات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة لعدة هيئات حكومية أخرى مختصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟ وما هي مختلف هيئات دعمها؟

و من أجل الاجابة على التساؤل الرئيسي سنحاول الاجابة على السؤالين التاليين:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي مختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

- **أهداف البحث:**

نهدف من خلال هذا البحث إلى معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في توفير مناصب شغل، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة وتنمية الصادرات. بالاضافة للتعرف على مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **منهجية البحث:**

تحقيقا منا لأهداف الدراسة و إجابة منا على التساؤلات السابقة تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على كل من المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.

- **تقسيم البحث:**

من أجل الاجابة على أسئلة البحث ارتأينا تقسيمه إلى المحورين التاليين:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؛
- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

يمكن الوقوف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في بعض المتغيرات الاقتصادية، والمتمثلة في: مناصب الشغل، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة والصادرات. وفي هذا العنصر سنتعرض لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المتغيرات.

1-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل:

من أجل التخفيف من البطالة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع الجزائري، وفي محاولة لاحتواء المرحلة الاقتصادية السابقة التي عرفت عمليات خصخصة المؤسسات العمومية وما أنجر عنها من تسريح العمال، وبغرض إدماجهم في سوق

العمل واستغلال المهارات المكتسبة، عمدت الجزائر كغيرها من دول عديدة لتحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكونها قادرة على استيعاب العمالة بكافة أشكالها ومستوياتها. والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل في الجزائر للفترة (2001-2015).

جدول رقم (01): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل خلال الفترة (2001م - 2015م)

السنوات / طبيعة المؤسسة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المؤسسات الخاصة	503541	538055	207949	225449	888829	977942	1064983	1233073	1363444	1577030	1676111	1728046	1953636	2110665	2327293
المؤسسات العامة	74763	74763	74763	71826	76283	61661	57146	52786	51635	48656	48086	48415	48256	46567	43727
الصناعة التقليدية والحرفية	158758	71523	79850	173920	192744	213044	233270	254350	341885	—	—	—	—	—	—
المجموع	737062	684341	704999	838504	838504	1252647	1355399	1540209	1756964	1625686	1724197	1776461	2001892	2157232	2371020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا للسنوات من 2001 إلى 2009.

- نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للسنوات: 2010-2011-2012.

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME»**, N°23, novembre 2013, P. 14, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME»**, N°26, Avril 2015, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME»**, N°28, mai 2016, www.mipmepi.gov.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة لأخرى، حيث ارتفع عدد العمال بهذه المؤسسات من 737062 عامل سنة 2001م إلى 2371020 عامل خلال سنة 2015م. حيث تعكس هذه النسبة جهود العديد من الأجهزة المنشأة لهذا الغرض، كما يتضح أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب الشغل، حيث ارتفع عدد مناصب الشغل في مؤسسات القطاع الخاص من 503541 عامل سنة 2001م إلى 2327293 سنة 2015. وهذا راجع لتطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذه المؤسسات في إطار استراتيجية كانت تهدف للرفع من مستويات التشغيل. أما بالنسبة للقطاع العام، فقد عرف تراجعا في مناصب الشغل التي يوفرها، وهذا بسبب تسريح العمال، حيث انخفض عدد العمال بالمؤسسات العمومية من 74763 عامل سنة 2001م إلى 43727 عامل سنة 2015م.

1-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

يمثل الناتج الداخلي الخام كل ما يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة زمنية معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية أم الأجنبية. وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام بالجزائر ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة:مليار د.ج

السنوات / قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	1560.2	1679.1	1884.2	2146.75	2364.5	2740.06	3153.77	3551.33	4162.02	4681.68	5137.46	5813.02	6741.19	7368.79	8143.96
القطاع العام	481.5	505	550.6	598.65	651.0	704.05	749.86	686.59	816.80	827.53	923.34	793.38	893.24	723.7	515
إجمالي الناتج الداخلي	2041.7	2184.1	2434.8	2745.4	3015.5	3444.11	3903.63	4237.92	4978.82	5509.21	6060.8	6606.4	7634.43	8092.49	8658.96

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا للسنوات من 2001 إلى 2009.

–نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للسنوات: 2010-2011-2012.

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, **« Bulletin d'information statistique de la PME»**, N°23, novembre 2013, P. 14, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, **« Bulletin d'information statistique de la PME»**, N°26, Avril 2015, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, **« Bulletin d'information statistique de la PME»**, N°28, mai 2016, www.mipmepi.gov.dz

من الجدول السابق يتضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وهي في تزايد مستمر من سنة لأخرى، إذ ارتفعت من 2041.7 مليار د.ج سنة 2001م إلى 8658.96 مليار د.ج سنة 2015م. ويرجع ذلك بصفة خاصة للقطاع الخاص، فقد ارتفع الناتج الداخلي للقطاع الخاص من 1560.2 مليار د.ج سنة 2001م إلى 8143.96 مليار د.ج سنة 2015م. وهو ما يوضح مجهودات القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على المستوى الوطني رغم منافسة المنتجات الوطنية.

1-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

مهما تحدثنا عن تنمية اقتصادية وما ورد لها من مدخلات، إلا أن الحديث عن تنمية حقيقية لا يكون إلا عند تسجيل مخرجات[1] معتبرة تعكس مدى مردودية السياسة المنتهجة من طرف الدولة. وتعتبر عملية خلق القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية، فهي تقيس المساهمة الإنتاجية للمؤسسة في الاقتصاد الوطني، ووفقا للنظام المحاسبي الجزائري فهي تعبر عن إجمالي الناتج المحلي الخام مطروحا منه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسوم الجمركية على الواردات. ولقد سعت الجزائر للرفع من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، فعملت على تبني عدة سياسات وبرامج استثمارية. حيث تم تسجيل سنة 1994م قيمة مضافة للقطاع العام بلغت 617.4 مليار دج ما يمثل نسبة 53.5% من إجمالي القيمة المضافة، في حين بلغت مساهمة القطاع 358.1 مليار دج بنسبة مساهمة لم تتعد 46.5%، لتنعكس هذه النسب سنة 1998م حيث تم تسجيل قيمة مضافة للقطاع العام بلغت 1019.8 مليار دج، ما يمثل نسبة 46.4% من إجمالي القيمة المضافة، في حين بلغت مساهمة القطاع الخاص 1178 مليار دج ما يمثل نسبة 53.6%. وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في تحقيق القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2015) ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم (03): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	1486.8	1585.3	1784.49	2038.84	2239.56	2605.68	2986.07	3363.16	3954.50	4450.76	4895.64	5553.31	6463.18	7097.62	7766.79
القطاع العام	258.7	286.79	312.47	344.87	367.54	401.86	420.86	418.9	432.05	340.56	527.79	588.44	675.06	740.72	810.55
إجمالي القيمة المضافة	1745.5	1872.09	2096.96	2383.71	2607.10	3007.54	3406.93	3782.06	4386.55	4791.32	5423.43	6141.75	7138.24	7838.34	8577.34

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا للسنوات من 2001 إلى 2009.

- نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للسنوات: 2010-2011-2012.

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, **« Bulletin d'information statistique de la PME»**, N°23, novembre 2013, P. 14, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, **« Bulletin d'information statistique de la PME»**, N°26, Avril 2015, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, **« Bulletin d'information statistique de la PME»**, N°28, mai 2016, www.mipmepi.gov.dz

من الجدول يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث ارتفعت من 1745.5 مليار دج سنة

2001م إلى 8577.34 مليار دج سنة 2015م، وتعود هذه الزيادة بصورة واضحة للقطاع الخاص، حيث وصلت مساهمته إلى 7766.79 مليار دج سنة 2015م، وهذا ما يؤكد سيطرة القطاع الخاص في مجال الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جاهدة على تشجيع صادرات القطاع الخاص، وخاصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للخروج من دائرة الاعتماد على صادرات المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية. وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات للفترة (2001-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات / الصادرات والواردات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات خارج المحروقات	648	734	673	781	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063
صادرات المحروقات	18484	9118	23939	31302	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724
إجمالي الصادرات	19132	18825	24612	32083	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787
الواردات	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40472	46453	47490	54852	58580	51501
الميزان التجاري	9192	6816	11078	13775	24679	33157	32532	39819	5900	16581	27036	24376	11065	4306	-13714

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 2016/02/12، الموجود على: www.andi.dz/index.php/ar/statistique

من الجدول يتضح لنا أن معظم صادرات الجزائر تتمثل في صادرات المحروقات، إذ يستحوذ على نسبة كبيرة تفوق 97%، بينما تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد ضعيفة تتراوح حوالي 3%. فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا انه لايزال دون المستوى المطلوب. فمن خلال الجدول السابق وبتتبع التصدير خارج المحروقات خلال الفترة (2001-2015)، نجد أن هناك ارتفاع في الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 648 مليون دولار أمريكي سنة 2001م إلى 2582 مليون دولار أمريكي سنة 2014م، ثم انخفضت إلى 2063 مليون دولار أمريكي سنة 2015م. كما رافقه ارتفاع في صادرات المحروقات خلال هذه الفترة، إلا أن صادرات المحروقات عرفت انخفاضا كبيرا سنة 2015م، حيث انخفضت إلى 35724 مليون دولار أمريكي، بعدما كانت تقدر في سنة 2014م بـــ 60304 مليون دولار أمريكي، وهذا الانخفاض يعود للانخفاض الكبير الذي عرفه سعر البترول في أواخر سنة 2014م.

ولقد عرفت الواردات ارتفاع مستمر من سنة 2001م إلى غاية سنة 2014م، ولكنها انخفضت سنة 2015م بسبب ارتفاع أسعار البترول كما قلنا سابقا، والذي يؤثر على نفقات الدولة، وبالتالي إتباع الدولة سياسة تقشفية في الاستيراد.

وبهذا فالميزان التجاري خلال الفترة (2001-2015) عرف تذبذبا، وهذا بسبب ارتفاع الصادرات وانخفاضها في سنة وارتفاع الواردات وانخفاضها في سنة. وعرف أقل قيمة له خلال هذه الفترة سنة 2015م حيث سجل عجز في الميزان التجاري قدر بـــ 13714 مليون دولار أمريكي. وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار البترول.

2- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بغرض تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عملت الجزائر على إنشاء هيئات لهذا القطاع، ومن أهم هذه الهيئات ما يلي:

2-1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنة 1991م تم إدراج ضمن الحكومة وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم ترقيتها إلى وزارة بكامل الصلاحيات والهياكل منذ سنة 1994م بموجب المرسوم التنفيذي رقم (211-94) المؤرخ في 18 جويلية 1994م، فأصبحت

تسمى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. ويعود إنشاء هذه الوزارة لعدة عوامل، نذكر منها ما يلي[2]:

- ضعف القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضعف علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك مقارنة بالمؤسسات الكبرى؛
- تكفل الدولة بتنمية هذا القطاع على أساس أنه قطاع استراتيجي هام في معالجة الكثير من المشكلات وخاصة مشكل البطالة.

وأصبحت مهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي[3]:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد استراتيجيات لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع؛
- تبني سياسة ترقية القطاع، وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المناولة؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أنشأ تحت إدارة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل والمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2- الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إضافة للأنشطة التي تقوم بها الوزارة المتخصصة والمؤسسات التابعة لها، هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، منها: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبورصات المناولة والشراكة. وسنتعرض لهذه الهيئات فيما يلي:

2-2-1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفقا للمرسوم التشريعي رقم (94 – 09) المؤرخ في 26 ماي 1994م، والمتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية. وقد حدد قانونه الأساسي من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم (94 – 188) المؤرخ في 6 جويلية 1994م، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

أ- شروط الاستفادة من تحفيزات CNAC: يشترط على من يتقدم بطلب تمويل من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أن يتوفر على الشروط التالية[4]:

- أن يبلغ من العمر ما بين خمس وثلاثين سنة وخمسين سنة؛
- الإقامة بالجزائر، وعدم شغله أي منصب عمل مأجور لدى إيداعه طلب الإعانة؛
- أن يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ستة أشهر على الأقل بصفة طالب شغل، أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- التمتع بمؤهل مهني أو امتلاك قدرات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛
- القدرة على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل المشروع؛
- عدم ممارسة أي نشاط لحسابه منذ اثنتي عشرة شهرا على الأقل.
- عدم استفادته من إعانة بعنوان إحداث النشاط.

ب- تطور المؤسسات التابعة لـــ CNAC: لقد عرف عدد المؤسسات التابعة لـــ CNAC تطورا ملحوظا، ورافقه في ذلك تطور مناصب الشغل، حيث عرف عدد المؤسسات التابعة لـــ CNAC منذ نشأتها والى غاية 2015/12/31م 129814 مؤسسة، وهذه المؤسسات وفرت 266871 منصب شغل. والجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات ومناصب الشغل المرافقة لها والتابعة لـــ CNAC منذ نشأته وإلى غاية 2015/12/31م، وذلك حسب قطاع النشاط:

جدول رقم (05): المؤسسات التابعة لـــ CNAC حسب قطاع النشاط لغاية 2015/12/31م

البيان / قطاع النشاط	عدد المؤسسات	مناصب الشغل
زراعة	14188	34522
حرف	9870	26078
بناء وأشغال عمومية	7599	24568
هيدروليك	307	1065
صناعة	9821	28653
صيانة	737	1779
صيد	355	1293
أعمال حرة	711	1541
خدمات	28252	59316
نقل بضاعة	45793	69597
نقل المسافرين	12181	18459
المجموع	129814	266871

Source : Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, **« Bulletin d'information statistique de la PME»**, N°28, mai 2016, www.mipmepi.gov.dz

2-2-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96 – 296) المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـــ والموافق لـــ 08 ديسمبر 1996 م، المعدل بالمرسوم رقم (98 – 231) المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق لـــ 13 جويلية 1998م، وتعمل الوكالة الوطنية على دعم الشباب العاطل عن العمل، ومساعدته في إنشاء مؤسسات صغيرة.

أ- أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق جملة من الأهداف[5]:

- تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعلها أكثر تكاملا مع المؤسسات الأخرى؛
- التخفيف من حدة البطالة؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛
- تنمية روح المبادرة والإبداع لدى الفرد.

ب- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمهام التالية[6]:

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية الشباب من خلال برامج التكوين، والتشغيل والتوظيف الأول؛
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد؛
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في اطار احترامهم لبنود دفتر الشروط؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق، والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تشجيع كل شكل من الأعمال والتدابير التي ترمي لترقية إحداث الأنشطة وتوسعها؛
- توفر لأصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم؛
- تقديم الاستشارات ومد يد المساعدة للشباب أصحاب المشاريع في التركيب المالي ورصد القروض؛
- تقيم علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها؛
- تقوم الوكالة بإبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية ينصب هدفها في إنجاز برامج لتكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

جـ- شروط الاستفادة من تحفيزات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: لكي تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحفيزات مالية وجبائية للشباب حددت شروط لابد من توفرها في الشباب أصحاب المؤسسة ومن بينها ما يلي[7]:

- لابد أن يكون الشباب المعني بطالا وعمره يتراوح بين 19 – 35 سنة، كما يمكن أن يصل سنه إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير مناصب عمل دائمة بما فيها الشركاء؛
- يجب أن يكون الشباب المعني حاصل على مؤهلات مهنية أو يملك دراية كافية أو لديه شهادة خبرة؛

- لا بد ألا تتعدى قيمة الاستثمار أربعة ملايين دينار جزائري (4000000 دج)؛
- تعبئة أقل مقدار ممكن من المساهمة الشخصية المالية أو العينية قيمتها تتراوح من 50.000 دج و80.000 دج، وذلك في حدود مبلغ إجمالي للاستثمار لا يزيد عن 10.000.000 دج.

د- تطور المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (1998-2015): لقد عرفت المؤسسات المنشأة ضمن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تطورا كبيرا منذ نشأة الوكالة إلى يومنا هذا، ورافقها في ذلك تطور مناصب الشغل. حيث ارتفع عدد المؤسسات إلى أن وصل إلى 356718 مؤسسة سنة 2015م، في حين قدرت مناصب الشغل 855498 منصب شغل سنة 2015م. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (06): تطور المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (1998-2015)

السنوات	عدد المؤ.ص.م	مناصب الشغل
1998 2007	86380	243308
2008	97014	274726
2009	117862	332538
2010	140503	392670
2011	183335	485352
2012	249147	614555
2013	270288	660935
2014	333042	803928
2015	356718	855498

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
http://www.ansej.org.dz?q=fr/content/nos.statistiques

2-2-3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): لقد أقدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وضع استراتيجية هدفها تطوير الاستثمار، وذلك من خلال إنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات[8] (APSI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI). ولقد أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتعويض وكالة ترقية الاستثمار ودعمه، بموجب الأمر رقم (01-03) المؤرخ في 20

أوت 2001م المتعلق بتطوير الاستثمار. وتتلقى هذه الوكالة طلبات المستثمرين المتعلقة بالاستفادة من مزايا الاستثمار الممنوحة من طرف الوكالة، وبعدها يقوم خبراء الوكالة بدراسة الملف تقنيا واقتصاديا، فيتم منح أو رفض الطلب خلال 30 يوم[9] بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة.

أ- شروط الاستفادة من التحفيزات الجبائية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

يمكن تقسيم شروط الاستفادة من التحفيزات الجبائية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى: شروط تتعلق بشكل الاستثمارات، شروط تتعلق بالطبيعة القانونية للمستثمر وشروط شكلية وإدارية.

- **شروط تتعلق بشكل الاستثمارات:** يحدد الأمر الرئاسي رقم (01-03) النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/ أو الرخصة. ويقصد بالاستثمار حسب هذا الأمر ما يلي[10]:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينة؛
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

- **شروط تتعلق بالطبيعة القانونية للمستثمر:** لكي تستفيد المؤسسات من التحفيزات الجبائية، لابد على المؤسسات الاقتصادية اكتساب الشخصية المعنوية، وأن تكون منظمة في شكل أموال أو أشخاص تخضع اجبارا أو اختيارا للضريبة على أرباح الشركات.

- **شروط شكلية وإدارية:** للوكالة أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداءا من تاريخ إيداع طلب المزايا من أجل[11]:

- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياه.

في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرد عليه، كما يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

ب- تطور المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2015): لقد شهدت المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تطورا كبيرا منذ نشأتها وإلى يومنا هذا، حيث عرف عدد المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تزايد مستمر، ورافق هذا التزايد في عدد المؤسسات الزيادة في مناصب الشغل، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا من سنة لأخرى. حيث وصل عدد المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى 66838 مؤسسة في 2015/12/31م، كما قدرت مناصب الشغل بـــ 1105511 منصب شغل خلال نفس السنة. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07): تطور المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2015)

البيان / السنوات	عدد المؤ.ص.م	مناصب الشغل
2002	495	29586
2003	1628	34618
2004	876	24892
2005	836	32019
2006	2102	47265
2007	4257	86733
2008	6538	89594
2009	6932	63488
2010	5564	59134
2011	5688	124004
2012	6077	76443
2013	7991	143446
2014	9904	150959
2015	7950	143330
المجموع	**66838**	**1105511**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،
http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

2-2-4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): استحدث جهاز خاص بالقرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي (04 – 14) يتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[12].

أ- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تتولى الوكالة الوطنية بالاتصال مع المؤسسات المعينة القيام بالمهام التالية[13]:

- تسيير جهاز القرض المصغر؛
- تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قروض بدون فائدة؛
- تقوم بدور إعلامي لمختلف الإعانات؛
- المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ب- شروط الاستفادة من القرض المصغر: يشترط للاستفادة من القرض المصغر ما يلي[14]:

- بلوغ سن 18فما فوق؛
- عند امتلاك أي مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب بإنجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
- القدرة على دفع مساهمة شخصية في تمويل المشروع؛
- الانخراط في صندوق الضمانات المشترك للقروض المصغرة.

2-2-5- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME): من أجل تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (05-165)[15] المؤرخ في 2005/05/03م، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. وتقوم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ المهام التالية:

- تطبيق الاستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعة سيره؛

- تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف وتغيير النشاط؛
- إعداد دراسات دورية بخصوص التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في زيادة مناصب الشغل، وبالتالي الحد من البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام وزيادة القيمة المضافة، إضافة لمساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات. وقد عملت الحكومة الجزائرية على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفيرها لعدة هيئات تدعمها، فأنشأت لها وزارة خاصة بها. وبالإضافة للأنشطة التي تقوم بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التابعة لها، وجدت عدة هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبورصات المناولة والشراكة. فوجود مثل هذه الهيئات من شأنه تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]– قيمة مضافة حقيقية.

[2]– عمار علواني، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية: حالة ولاية سطيف**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص. 129.

[3]– المرسوم التنفيذي رقم (190-2000)، المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، 2000/07/11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (42)، ص. 10.

[4]- المرسوم التنفيذي رقم (04 – 02) المؤرخ في 3 جانفي 2004م، يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 – 50 سنة ومستوياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (03)، ص. 06.

[5]- المادة (2) المرسوم الرئاسي (03 – 300) المؤرخ في 11 سبتمبر 2003م، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي (96 – 234) المؤرخ في 02 جويلية 1996م المتعلق بدعم تشغيل الشباب.

[6]- المادة (2) من المرسوم التنفيذي رقم (03 – 288)، المؤرخ في 6 ديسمبر 2003م، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم (96 – 296) المؤرخ في 8 ديسمبر 1996م.

[7]- المادة (2)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، المرسوم التنفيذي رقم (96 – 297) المؤرخ في 08 سبتمبر 1996م، المتضمن شروط الاعانة المقدمة للشباب صاحب المشروع، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (52).

[8]- أنشئت هذه الوكالة تطبيقا للمادة (07) من المرسوم التشريعي (93-12) وتم تحديد صلاحيتها وتنظيمها وسيرها بمقتضى المرسوم التنفيذي (94-319) المؤرخ في 17 أكتوبر 1994م. كما تقوم الوكالة بمنح المزايا المنصوص عليها في الأنظمة التي أقرها المرسوم التشريعي رقم (93-12).

[9]- المادة (07)، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية، **القانون رقم (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار**، العدد (47)، المؤرخ في 22 أوت 2001م.

[10]- المادة (02)، المرجع السابق.

[11]- المادة (07)، المرجع السابق.

[12]- المادة (3)، المرسوم التنفيذي رقم (04-14)، المؤرخ في 2004/01/22م، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (06)، ص. 08.

[13]- المادة (05) فقرة (01)، المرجع السابق، ص. 08.

[14]- المرسوم التنفيذي (04-15)، المؤرخ في 22جانفي 2004م، يحدد شروط الإعانات المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (06)، ص. 13.

[15]- المرسوم التنفيذي (165/05)، المؤرخ في 03 ماي 2005م، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية.